محاضرات في مقياس إقتصـــــاد جزائري

المستوى السنة الثـــــانية علوم إقتصـــــــــــادية

مسؤول المقياس : الأستاذ الدكتور أحمـــــــد نصـــــــير

السنة الجامعية :2021-2022

المحاضرة الأولى : الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني 1518-1830

كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر ، بسب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية ، الصناعة ، والتجارة ، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830 ، الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد ، وتأخر أساليب وطرق الزراعة والصناعة التي تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية ، وركود التجارة التي إنعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يمكن إبراز النشاط الاقتصادي على النحو التالي :

1. الزراعة :

قدرت المساحة الزراعية في الجزائر العثمانية بـ 12.5 مليون هكتار، استغلت في إنتاج المحاصيل المعيشية كالحبوب والخضر، إضافة إلى الحوامض والزيتون والتمور وعنب المائدة والتين، إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ، الكتان التي كانت تشغل 94% من السكان، كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 08 مليون رأس، و 01 مليون رأس من الأبقار.

- ✓ تميزت الزراعة بمختلف فروعها باعتمادها على الطرق التقليدية (المحراث والمنجل)
- ✓ إعتماد النشاط الزراعي على نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الإروائية
- ✓ بدا الركود يتسرب إلى الزراعة بسبب تراجع مداخيل النشاط البحري للأسطول الجزائري وهذا ما دفع بالسلطة إلى فرض ضرائب تصاعدية على السكان (الفلاحين) لتعويض ما فقدته من مداخيل، فأثر ذلك على الجانب الزراعي، بالإضافة إلى احتكار السلطات لتجارة الحبوب.

كما تميزت الزراعة بسيادة النظام الإقطاعي، وانضمت الملكية الفلاحية إلى ثلاثة أنواع:

- **ملكية خاصة** : وهي ضيقة المساحة، تتواجد على أطراف المدن
- **ملكية مشاعة** :وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبلية كل حسب طاقته وتحتل مساحة أوسع من الملكية الخاصة
- **الأحباس (الأوقاف) وأملاك الدولة:** وتسمى أيضا بملكية البايلك، تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن

2. الصناعة :

تميزت الصناعة الجزائرية في العهد العثماني بالازدهار خاصة في مراحلها الأولى حيث مورست أغلب الحرف و المهن مثل ما كانت تمارس في كافة الأقطار الإسلامية آنذاك و من أهم ما ميزها هو اعتمادها على المواد الأولية المتوفرة كالجلود و الأخشاب و المعادن المختلفة كالنحاس و الفضة و

الرصاص و الحديد و الرخام وكان إنتاجها محليا إذ لم تتجه هذه الصناعات إلى التصدير الخارجي و إنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية و ذلك لتقل الضرائب في كل من المدينة و الريف ومن بين أهم الصناعات ما يلي :

- صناعة مستلزمات الزراعة والبناء، صناعة دباغة الجلود والأحذية، الحقائب...الخ وحافظات التمر، الأحزمة، غمد السيوف ومختلف الأمتعة الجلدية.
- صناعة النسيج كالطواقي الصيفية والشتوية، والجوارب الصوفية والقطنية...إضافة إلى صناعة أخرى كالفرش والوسائد والمساند.
- صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة وتحضير البارود، إذ تحضر هذه الأخيرة في المسابك التي كانت تصنع الأسلحة والمعامل التي كان يحضربها البارود في كل من الجزائر وقسنطينة.
- صناعة الجلود كانت رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة في صناعة السروج، الأعمدة، وقد اشتهر صناع كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع بالمغرب الأقصى بفأس ومراكش
- صناعة الخشب وبناء السفن كانت تعتمد هذه الأخيرة على الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالبا الأدوات المنزلية مثل الخزائن والصناديق والأبواب ...إلخ
- صناعة الخزف والأدوات الفخارية إذا كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة في البيوت والمساجد، يلحق ذا النوع من الصناعة الفخارية الورشات العديدة بفحوص المدن الكبرى حيث يعالج الرخام ويحضر الجبس ويصنع الأجر والقرميد اوف المستعمل في تغطية المنازل في الجهات الساحلية خاصة.
- صناعة المجوهرات والحلي وتخص المجوهرات الذهبية الفضية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعقاقير وتخص تقطير ماء الورد والزهر من الورود

3. التجارة :

إزدهرت التجارة حيث كانت تصدر إلى أوروبا والدول الثمانية العديد من المنتجات كالزرابي والملابس المطرزة والشموع، الصوف، المواشي...الخ بالمقابل كانت الجزائر تستورد القطن والأقمشة والعلك والتوابل وحتى العبيد وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود حيث كانت تصك النقود بثلاثة أنواع هي:

- **العملات الذهبية** :السلطاني.
- **العملات الفضية** :الدورو الجزائري، وريال بوجو
- **العملات النحاسية** :الصائمة وريال بسيطة.

وبهذا العرض للنشاط الاقتصادي وكخلاصة لوضع الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يمكن القول واعتمادا على طبيعة ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي واستنادا إلى نوعية المبادلات والإجراءاتالمعمول ا أن اقتصاد الجزائر العثمانية آنذاك عرف ركود نسبي يعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري يقوم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوروبية، وهذا نظرا للاهتمام الكبير والمتزايد بالجوانب العسكرية والسياسية انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي من خلال:

- عدم وجود سياسة اقتصادية.
- عدم اهتمام الحكام الأتراك بتطوير البنى التحتية.
- لم تتدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة.
- لم تساهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية.
- الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد إيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة.
- عدم تطور الصناعات اليدوية والحرف التقليدية من حيث النوع والكم وهذا لعدة عوامل منها

✓ منافسة المصنوعات الأوروبية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها.

✓ ثقل الضرائب المفروضة على الصناع الحرفيين.

✓ جمود النقابات المهنية الذي كان يتمثل في حرص أمناء الحرف على الحد من الإنتاج والمحافظة على الأساليب التقليدية.

ونظرا للظروف والعوامل السابقة الذكر، عجزت الكيانات العثمانية في الجزائر عن التطور داخليا والتفاعل دوليا، مما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر

المحاضرة الثانية : الاقتصاد الجزائري خلال عهد الاستعمار الفرنسي 1830-1962

ترتب عن الوجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري، وكان ذلك على النحو التالي:

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي .

ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من برامج وخطط المستعمر الفرنسي، بدأ هذا الأخير في مصادرة الأراضي من أصحاب وذلك من خلال ترسانة من القوانين ولعل من أهمها هي:

- قرار عام 1830 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين ذوي الأصول التركية (الأوقاف)، والأراضي التي هي وقف المساجد والأعمال الخيرية.
- قرار 1833 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحاب عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.

- الأمر الصادر في عام 1844 الذي أقر بيع أراضي الأوقاف.
- في سنة 1871 ونظرا لمضايقة التي أحدثتها ثورة المقراني للمستعمر صادر أراضي تقدر مساحتها بـ6.500.00 هكتار .
- في سنة 1872 منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا عقود ملكية زراعية تقدر بـ 100 ألف هكتار .

وقامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي لا شيء إلا لتيقنها من التأثير الاقتصادي الإيجابي لهذه الأراضي وخاصة منها التي كانت مخصصة كوقف على اتمع الجزائري وخاصة في أواخر العهد العثماني، إذ عمل المستعمر على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الأملاك حتى يعزز الفقر والقهر والجهل في أواسط اتمع الجزائري بمصادرته لأحد أهم موارد رزقه التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية، ليجعل منه تابعا خاضعا "للإدارة الاستعمارية

- قانون المستثمرات الفلاحية، حيث سمح هذا الأخير للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي وأهمها الشركة العامة السويسرية (1852) استثمرت مساحة 20 ألف هكتارفي سطيف.
- قانون الغابات حيث صدر هذا الأخير في سنوات 1874- 1885-1903، هدفه منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

2. السياسة المالية :

تم تسخير إمكانات الجزائر و مواردها المالية لتحقيق الأهداف الاستعمارية وذلك من خلال القوانين المالية والضرائب التي فرضت على ثلاث أنواع وهي:

- **الأجور** : ضريبة تدفع من طرف الفلاحين الذين يستعملون أراضي الغزل ثم عممت على أراضي العرش، وتحدد قيمتها حسب مردود الإنتاج.
- **العشور** : وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الأراضي وكمية الإنتاج.
- **الزكاة** :وهي ضريبة تفرض على الرؤوس حيث كانت تفرض على المناطق الأخرى الحديثة.
- **الضرائب العربية:** ظهرت في 1874/07/13 تعرض على المسلمين فقط وتطورت من 14 مليون فرنك فرنسي في عام 1878 إلى 19 مليون فرنك فرنسي في 1890، وإلى 25 مليون فرنك فرنسي سنة 1912.
- **البنوك والمصارف المالية** :كانت تقدم خدمات للمعمرين والمستوطنين وأهمها بنك الجزائر 1851، القرض العقاري الفرنسي 1852، والقرض الليوني 1863.

3.التجارة:

لم تكن هي الأخرى بأفضل حال، وهذا من خلال هدفين:

- **الهدف الأول** :وهو السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية من خلال:

✓ إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا (1851-1867) والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.

✓ حرمان الجزائر من حماية صناعات وحرفها الوطنية.

✓ تغليب الشركات الفرنسية الحديثة التي تنتج بجودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية

✓ احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية لتسهيل عملية التصدير.

- **الهدف الثاني** : وهو تصدير رؤوس الأموال ومن خلال:

✓ احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارا معها.

✓ ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود

✓ حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه.

<u>ونظرا للواقع الاقتصادي والاجتماعي</u> الصعب وتحت تأثير الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على التخفيض من حدة الضغط الذي كان يعاني منه أفراد الشعب مع أية الخمسينيات بانتهاج سياسة جديدة ترمي إلى عزل الشعب عن الثورة ، ووضع برنامج تنموي استعجالي لصالح السكان الجزائريين عرف هذا البرنامج (بخطة قسنطينة"constantine de Plan) (، يمتاز هذا البرنامج في كونه أول برنامج اقتصادي، اجتماعي يرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

✓ **<u>السياسة الزراعية</u>:**

أمام تدهور الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي، عمدت السلطات الفرنسية في إطار مشروع قسنطينة إتباع سياسة زراعية مضمونها :

- إستطلاع مزيد من الأراضي الزراعية
- توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الجزائريين غير المالكين لاستغلالها.

ونظرا للعراقيل البيروقراطية والسياسية فشلت هذه السياسة.

✓ **السياسة الصناعية :**

✓ نظرا للتأخر الكبير في الميدان الصناعي، إذ كانت الصادرات الجزائرية تمثل 0% (مواد مصنوعة (

في المقابل كانت الورادات الجزائرية الصناعية تمثل 55% من مجموع الواردات .

سطر المستعمر سياسة صناعية من شأنها النهوض بالصناعات المختلفة التي تقدم بالدرجة الأولى الاقتصاد الفرنسي وذلك على النحو التالي :

- إعطاء الاهتمام للصناعات التي تختص بتحويل المواد الزراعية والصناعية الميكانيكية، الكهربائية والنسيج.
- تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير (مشروع الحديد والصلب في عنابة، مصنع تمييع الغاز.

والجدول الموالي يوضح البرنامج الاستثماري الذي كان من المنتظر تطبيقه .

البرنامج الاستثمار الفرنسي

الفروع الصناعية	المبالغ (مليون فرنك جديد)
الصناعة الغذائية	**240**
مواد البناء	**260**
مناجم	**54**
الصناعة الميكانيكية	**620**
الصناعة الكيمياوية	**48**
النسيج	**343**
الصناعات المتنوعة	**302**

كان الهدف المنتظر من هذا البرنامج الاستثماري في الميدان الصناعي هو تحقيق إنشاء أكثر من 400 ألف منصب عمل للامتصاص البطالة، وإغفال أفراد المجتمع الجزائري عن الثورة . إلا أن هذه السياسة الصناعية من خلال الأهداف المعلنة لم تحقق النتائج المرجوة (نتائج ضئيلة) لصالح الاقتصاد الجزائري بل كرست ربطه أكثر بالاقتصاد الفرنسي من حيث الاعتماد الكلي على الصناعات التي تمد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية

✓ **السياسة النفطية :**

يعتمد في الحصول على إحتياجاته من النفط على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة الفرنسية لأن احتياجات النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك، ضف إلى ذلك مخلفات ما تركته الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصادها

ومن هذا المنطق وضع المستعمر جل اهتماماته للسيطرة على النفط الجزائري، وانطلقا من هذه المعطيات شرعت الحكومة الفرنسية في التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر والمعروفة بـ "**سنريبال**" وذلك في عام 1946 إذ انتهى الأمر ا إلى اكتشاف حقلين بمنطقة الشلف في عام 1948 أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق 1960، ومع كل هذه

الاكتشافات لم تتمكن فرنسا إلا من تغطية 58.6% من احتياجات النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري.

أما الاستثمار في الصحراء الجزائرية فتحقق في عام 1955 إذ تم العثور على أول حقل للنفط (حقل عجيلة)، ثم تواصلت الاكتشافات من بعد ذلك في صحرائنا الكبرى

ولكن هذه السياسة النفطية المعتمدة من قبل المستعمر بدأت تتلاشى نظرا :

- تجدر قوة المقاومة الجزائرية للاستعمار.
- إعلان جبهة التحرير الوطني في 1957 أن الجزائر لن تلتزم بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها فرنسا باسم الجزائر.

تأييد الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية في استغلال النفط الجزائري.

ونتيجة لهذه العوامل اضطرت فرنسا إل التخلي عن جل المشاريع لتمسك قادة الثورة بالصحراء كجزء لا يتجزأ من الوطن لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي بدأت عام 1961.